الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج164/01(09/25)/19-خ(14914)

كلمة

معالي المهندس وليد عبد الكريم الخريجي

نائب وزير الخارجية – المملكة العربية السعودية

أمام

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (164)

القاهرة:

الثلاثاء 4 سبتمبر/ايلول 2025

بِسمِ اللهِ الرَحمنِ الرَحيم

والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينْ

معالي رئيس الدورة لمجلس الجامعة الموقر،

أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية ونيابةً عن سمو وزير الخارجية الأمير / فيصل بن فرحان آل سعود تهنئة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية السيد / أيمن الصفدي على رئاسته الناجحة للدورة السابقة للمجلس الوزاري، وأبارك لصاحب السمو الشيخ/ عبد الله بن زايد آل نهيان نائب رئيس الوزراء وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة توليه مسؤولية إدارة الدورة الحالية لمجلسنا الموقر، كما أتوجه بالشكر والتقدير لمعالي الأمين العام ولجميع منسوبي الأمانة العامة على ما يقومون به من جهود لخدمة العمل العربي المشترك بما يحقق طموحات قياداتنا وتطلعات شعوبنا.

إن اجتماعنا هذا يشكل فرصة مهمة للتشاور وتنسيق المواقف حيال أبرز القضايا والتحديات الإقليمية والدولية، انطلاقا من قناعة راسخة بأن بلادنا تنتهج سياسات واضحة تشجع الحلول السلمية، وتدعم العمل العربي المشترك.

أصحاب السمو والمعالي،

يشهد عالمنا اليوم تصاعداً في التحديات الأمنية والسياسية، حيث تتشابك الأزمات وتشكل خطراً وتهديداً لمنطقتنا ومستقبلنا، ومواجهة هذه التحديات تتطلب منا التكاتف، والوقوف صفاً واحداً، ومضاعفة الجهود ورفع مستوى التنسيق والتشاور فيما بيننا، لتحقيق ما تطمح اليه قياداتنا وشعوبنا في مجالات التنمية والازدهار.

أصحاب السمو والمعالي،

تولي المملكة العربية السعودية القضية الفلسطينية أولوية قصوى، وقد جسّدت ذلك من خلال مواقفها المستمرة التي تدين الاعتداءات الإسرائيلية، وعقدها لقمتين عربية إسلامية، ورئاستها للجنة الوزارية العربية الإسلامية، وتأسيسها للتحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، ورئاستها المشتركة مع الجمهورية الفرنسية للمؤتمر الدولي رفيع المستوى لحل الدولتين في مقر الأمم المتحدة.

وتدعو المملكة جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الى تأييد اعلان نيويورك الصادر عن المؤتمر وتعبر عن تقديرها لجميع الدول التي أعلنت عزمها الاعتراف بالدولة

الفلسطينية بما يمثله ذلك من دعم واضح لمسار السلام وتطبيق مبادئ الشرعية الدولية. وتؤكد المملكة استمرار جهودها في دعم دولة فلسطين وشعبها الشقيق، ولا سيما على الصعيد الإنساني، حيث تواصل إرسال المساعدات الإيوائية والطبية والغذائية إلى قطاع غزة، ضمن الجسرين الجوي والبحري السعودي.

تؤكد المملكة دعمها الكامل لما تتخذه الحكومة السورية من إجراءات لتحقيق الأمن والاستقرار في سوريا، والمحافظة على السلم الأهلي، وتحقيق سيادة الدولة ومؤسساتها على كامل الأراضي السورية، كما تؤكد المملكة رفضها القاطع لأي دعوات انفصالية لتقسيم سوريا، وتدعو المملكة جميع مكونات الشعب السوري الى الاحتكام للعقل وتغليب الحكمة ولغة الحوار، والتكاتف فيما بينهم للمضي في استكمال بناء الدولة السورية الجديدة.

وتجدد المملكة حرصها على أمن السودان وسلامته واستقراره، وصون تماسك دولته ومؤسساتها، ورفع المعاناة عن الشعب السوداني الشقيق، ومنع أي تدخل خارجي يؤجج الصراع ويهدد السلم والأمن الإقليمي. وهو ما جسدته المملكة باستضافتها محادثات السلام السودانية في مدينة جدة، تأكيداً لموقفها الراسخ، واستشعاراً لمسؤوليتها، وحرصاً على أمن واستقرار السودان الشقيق.

أما فيما يتعلق باليمن، فإن المملكة تؤكد استمرار دعمها لجهود السلام، وسعيها الدؤوب إلى تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن. كما تشدد المملكة على أهمية المحافظة على

أمن واستقرار منطقة البحر الأحمر، باعتبار أن حرية الملاحة البحرية فيها مطلب دولي يرتبط بمصالح المجتمع الدولي بأسره.

تؤيد المملكة ما اتخذته الحكومة اللبنانية الشقيقة من قرارات تاريخية تؤكد على تطبيق تنفيذ اتفاق الطائف، وبسط سيادة الدولة على كامل أراضيها، وحصر السلاح بيد الدولة اللبنانية، كما نؤكد دعمنا للدور الوطني للجيش اللبناني وضرورة انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من جميع الأراضي اللبنانية، وعلى أهمية تعافي الاقتصاد اللبناني وتجاوزه للأزمة الراهنة، والشروع في الإصلاحات المطلوبة دولياً وفق مبادئ الشفافية وتطبيق القوانين الملزمة.

وفيما يخص ليبيا فإن المملكة تؤكد وقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف، ودعمها للحل الليبي وخارطة الطريق التي ترعاها الأمم المتحدة، بما يقود إلى انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة، ويحقق تطلعات الشعب الليبي الشقيق.

وفيما يخص الصومال، فإن المملكة تؤكد حرصها على وحدة جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة وسيادتها على كامل أراضيها، وتشدد على أهمية حشد المزيد من الدعم الدولي لإرساء دعائم الأمن والتنمية والاستقرار للشعب الصومالي، بما في ذلك المشاريع التي تدعم البنية التحتية والإنتاج على المدى الطويل، وتنمية الاكتشافات الطبيعية التي تمثل فرصة تاريخية للصومال والمنطقة.

وفي الختام، تجدد المملكة تأكيدها على أهمية العمل العربي المشترك والحرص على استمرارية التنسيق بين دولنا العربية على جميع المستويات، لمجابهة التحديات المشتركة وتوحيد الرؤى، وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في منطقتنا. وأنوّه في هذا الصدد بالقرار (البيان) المهم الصادر عن مجلسكم الموقر حول الرؤية العربية للأمن والتعاون المشترك في المنطقة.